

اتفق الائمة على ان الجهاد فرض كفاية اذا قام به من  
 المسلمين من كفاية سقط الخروج عن الباقيات  
 وعن سعيد بن المسيب فرض عين والفقهاء على  
 انه يجب على اهل كل نجران يقاتلوا من يلزمهم من  
 الكفار فان عجزوا ساعدتهم من يلزمهم الاقرب  
 فالاقرب وانفقوا على ان من تخلى عليه لجهاد لا يخرج  
 الا باذن ابويه ان كانا مسلمين وان من عليه دين  
 لا يخرج الا باذن عزميه وانه اذا التقى الزحفات  
 وجب على المسلمين الحاضرين الثبات وحرث عليهم  
 الفرار الا ان يكونوا متحرفين لقتال او متحيزين  
 الي فية او يكون الواحد مع الثلاثة والمائة مع  
 الثلثماية فيباح الفرار ولهم الثبات مع ذلك  
 لاسيما مع غلبة ظنهم بالظهور وانه يجب  
 الهجرة من دار الكفر على من قدر عليها **فصل**  
 واختلفوا هل من شرط اجراء الزاد والراحلة فقال  
 ابو حنيفة والشافعي واحمد نعم وقال مالك لا  
 وموضع الخلاف اذا نعين للجهاد على اهل بلد وكان  
 بينهم وبين موضع لجهاد مسافة القصر فلا يجب  
 عند ابي حنيفة والشافعي واحمد الا من ملك  
 فرادا وراحلة يبلغانه موضع الجهاد وعند مالك  
 يجب مطلقا **فصل** واختلفوا في جواز

اتلاف مواشي اهل الحرب اذا اخذهم المسلمون ولم يمكن  
 اخراجها الي دار الاسلام وخافوا اخذها منهم فقال  
 ابو حنيفة ومالك بالجويز فيدع الحيوان ويجرق  
 المتاع ويكسر السلاح وقال الشافعي واحمد لا يجوز  
 ذلك الا بالملك **فصل** نسأ الكفار  
 اذا لم يقاتلوا فلا يقتلن بالانفاق الا ان يكون ذوات  
 راي والاعمى والمقعذ والشيخ العاني واهل  
 الصوامع اذا كان لهم راي وتدير قتلوا بالانفاق وان  
 لم يكن لهم راي ولا تدير قال ابو حنيفة ومالك  
 واحمد يجوز وللشافعي قولان اظهرها جواز قتلهم  
 ومن لم يبلغه الدعوة هل على عاقلة دية قال  
 ابو حنيفة ومالك واحمد وقال الشافعي على  
 عاقلة دية فان كان ذيبا قتلته الدية او مجوسيا  
 فتماسا يدرهم **فصل** واختلفوا في  
 الدعوة فقال مالك من قرب دورهم مما يدعوا  
 لعلمهم بالدعوة بل يقاتلون ويلتفئس عرفهم ومن  
 بعد دورهم مما فال دعوة اقطع للشك وقال  
 ابو حنيفة ان بلغتهم الدعوة فحسن ان يدعوا  
 الامام الي الاسلام او اذ الجزية قبل القتال وان  
 لم يبلغهم فلا ينبغي للامام ان يبتدبهم وقال  
 الشافعي لا اعلم احدا من المشركين لم يبلغه الدعوة

البلاد